ظاهرة الفساد السياسي في المجتمعات: قراءة متفحّصة في الأسباب والتداعيات.

The phenomenon of political corruption in societies: reading careffuly of the causes and consequences.

رضا كشان

جامعة 20أوت 1955-سكيكدة، الجزائر، kechaneredha@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2019/07/31 **تاريخ القبول:** 2019/11/05 **تاريخ النشر:** 2020/01/01

ملخص:

تعد ظاهرة الفساد السياسي من أخطر أنواع وأشكال الفساد، إذ يترتب على الفساد السياسي عدّة آثار وانعكاسات سلبية تمس مختلف جوانب الحياة، كما أنّه لا يمكن لدولة ما ينتشر فيها الفساد السياسي في مختلف مؤسّساتها أن تحقّق تنمية شاملة أو يشيع فيها العدل، أو تمنح فرص متساوية لجميع المواطنين. ومن هنا تكمن أهمية التّطرق لهذا الموضوع من خلال معرفة أسباب انتشار الفساد السياسي وتداعياته على مختلف الأصعدة، وعلى ضوء معرفة أسباب وتداعيات الفساد السياسي سيتم اقتراح بعض الحلول الجزئية لتخطي مشكلة الفساد السياسي والحد منه، لأنّه لا يمكن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في ظل انتشار هذه الظاهرة الخطيرة.

الكلمات المفتاحية: *الفساد سياسي؛ التداعيات؛ العدالة؛ المجتمع مدني؛ التنمية الشاملة.*

Abstract:

Political corruption is one of the most dangerous forms of corruption, Political corruption has several negative effects on the various aspects of life,it is also, Nor can a country where political corruption spreads in its various institutions achieve comprehensive development, Or where justice is common, Or give equal opportunities to all citizens. Hence the importance of addressing this issue through the knowledge of the causes of the spread of political corruption and its implications at various levels, In light of the reasons and consequences of political corruption, some partial solutions will be proposed to overcome the problem of political corruption and reduce it, Because it can not, Because comprehensive and sustainable development can not be achieved in light of the spread of this serious phenomenon.

keywords: *Political corruption; Implications; justice; Civil society; Comprehensive development.*

* المؤلف المرسل: رضا كشان kechaneredha@yahoo.fr

مقدمة:

إنّ الحديث عن مشكلة الفساد السياسي وانتشاره في الدول والمجتمعات يقودنا حتما إلى الحديث عن أسباب انتشار هذه الظاهرة الخطيرة مع العلم أنّ أسباب انتشار الفساد السياسي تكون في الغالب معقدّة ومتداخلة ومبهمة، وهذا ما يزيد من صعوبة تحديد مختلف العوامل والأسباب التي تؤدي إلى ظهوره واستشرائه في الدول والمجتمعات، ثمّ إنّ استئثار السّلطة التنفيذية بالعديد من الصّلاحيات المتعدّدة الأوجه ينتج عنه في الغالب سيطرة كاملة لهذه السّلطة على حساب باقي السّلطات، وهذا ما يجعل السّلطة التنفيذية الآمرة والناهية وإليها ينتهي الأمر في اتخاذ القرارات ورسم السياسات، وهذه هي أولى بوادر ظهور الفساد السياسي وبداية تغلغله في مؤسّسات وهيئات الدّولة لاسيّما المؤسّسات الرسمية.

أمّا بخصوص تداعيات الفساد السياسي فإنّها من أخطر ما يكون على استقرار الدول وتطوّرها وازدهارها، ولا تكاد تجد دولة ينتشر فيها الفساد السياسي إلاّ وهي ترزح تحت العديد من المشكلات والتحديات التي يعسر منها بناء اقتصاد قوي وتنمية شاملة ومستدامة. ولا يكاد يسلم قطاع من قطاعات الدّولة من الفساد إذا كانت الحكومة لا تراعي المصلحة العامة للدولة وتسيء استخدام السلطة لصالح فئة معيّنة أو لمصلحة ضيّقة، وفلسفة التاريخ تشهد أنّ أسباب سقوط الدول والحضارات والإمبراطورية التي مرّت عبر التاريخ سببها الأوّل الفساد السياسي، حيث لم يترك الفساد السياسي مجالا من المجالات إلاّ وأفسده وأنهكه، وبهذا تفقد الدولة هيبتها تجاه الدول وتصبح في تبعية مطلقة للدّول الكبرى.

ومن هذا المنطلق تتضح خطورة الفساد السياسي وأهمية البحث عن حلول للخروج من هذه المشكلة التي أثقلت كاهل الشّعوب والدول، ومثل هذا يتطلّب جهودا متضافرة وسعيا دؤوبا لأنّه إذا طال أمد الفساد السياسي فلا غرو أن يظهر الفساد الأخلاقي والفساد المالي والفساد القضائي والفساد الإداري والفساد الاقتصادي والفساد الاجتماعي. .. الخ، وحسبك أنّ الفساد السياسي هو أخطر أنواع الفساد إن لم يكن هو المتسبّب الأول في ظهور مختلف أنواع الفساد.

وتقتضي معالجة هذا الموضوع المهم الذي يتمحور حول الإشكالية الرئيسة: ما هي أبرز أسباب وتداعيات الفساد السياسي؟ وماهي أنجع الحلول التي يمكن من خلالها تجاوز هذه المشكلة؟ تقسيم هذا الموضوع إلى أربعة محاور أساسية وهي كالآتي:

المحور الأوّل: المقصود بالفساد السياسي

المحور الثاني: أسباب الفساد السياسي

المحور الثالث: تداعيات الفساد السياسي

المحور الرابع: كيفية مواجهة الفساد

أوّلا: المقصود بالفساد السياسي

تتعدد تعريفات الفساد السياسي وتتنوع بتعدّد وجهات النظر وتضاربها، ولذلك لا تكاد تجد اجماع حول المقصود بالفساد السياسي إلاّ أنّه يوجد تقارب بين وجهات النظر حول أصل الفساد السياسي وأسبابه وتداعياته، وفي ضوء هذه الاختلافات يمكن أن نسوق جملة من التعريفات على النحو الآتي:

عرّف الفساد السياسي بأنّه: " هو كل اخلال متعمّد بقواعد الحياة السياسية التي يقرها الدستور والقوانين الوطنية ومعايير الهيئات الدولية التي هما مخالفة القانون والنظام وتعليمات المنصب العام بشكل غير منسجم مع القيم الأخلاقية"(بصيلة، مجادي 2018، ص.99). فكلمة إخلال متعمد توحي أنّ الفساد

السياسي يحدث في الغالب في البيئة التي لا يُراعى فيها الدستور والقوانين والقيم الاخلاقية ؛ ومن ثمّ فالبيئة لها أثرا كبيرا وقويا في انتشار الفساد السياسي، وإلاّ كيف نفسّر انتشار الفساد السياسي في دول دون غيرها، أو في مؤسّسات سياسية دون غيرها إن لم يكن هناك تساهل كبير في التّعاطي مع هذه الظاهرة .

وجاء في معناه أيضا بأنّه: " يمثل خرقا مباشرا لحكم القانون عبر اساءة استخدام السّلطة وتوظيفها لخدمة مصالح خاصة أو فئوية لا تنسجم مع المصلحة العامة التي يسعى النظام السياسي لتمثيلها " (أبو دية وآخرون 2014، ص.05)، وفي الحقيقة أنّ الباعث على الفساد السياسي هو فعلا تحقيق مصالح ضيّقة خاصة أو فئوية والتي تضر في الغالب بالمصلحة العليا للبلد، والتي تتنافى أيضا مع القوانين المعمول بها والمنصوص عليها في الدستور والأنظمة السياسية

والفساد السياسي لا يؤدي فقط إلى سوء تخصيص الموارد (أي توزيع الموارد) ولكن أيضا يؤثر على الطريقة التي يتم بها اتّخاذ القرارات، وهو ما يفضي إلى التلاعب بالمؤسّسات السياسية والنظام الداخلي، ومن ثمّ يؤثر بشكل أو بآخر على مؤسّسات الحكومة والنظام السياسي وهو أكثر من مجرد الانحراف عن القواعد القانونية الرسمية والمكتوبة(Amundsen,1999,p03).

وفي نظر العلامة عبد الرحمان ابن خلدون فإنّ الفساد السياسي هو أحد صور الظلم الذي يرتكبه أصحاب السّلطة والنفوذ والذي يتضمن التّعسف في استخدام السّلطة والاشتغال بالتجارة والاستيلاء على أموال موظفي الدولة ورجالاتها دون وجه حق وفرض الضرائب الجائرة على الناس مما يؤدي في نهاية المطاف إلى انهيار الدولة وتفكك المجتمع " (خواص،2016، ص64)، ولاشك أنّ العلامة ابن خلدون قد تفطن إلى حقيقة مهمة قد يُتساهل فيها كثيرا في هذا الوقت وهي أنّ مآل ومصير الفساد السياسي هو زوال الدّولة وضعفها وتفكّك المجتمع، وهذه أخطر مظاهر الفساد السياسي إن لم تكن هي الأخطر على الإطلاق، ولذلك فإنّ التساهل في مكافحة ظاهرة الفساد السياسي قد ينتج عنها آثار وخيمة على الدّولة والمجتمع معا، وهذا الملمح يظهر جليا في الدول التي تعاني من هذه الظاهرة.

ومن وجهة نظر علماء السياسة فإنّ الفساد السياسي يعني: " فساد السّاسة والحكام ورجال الأحزاب السياسية وأعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان وأعضاء المجالس الشّعبية المحلية والمشتغلون بالعمل السياسي أيا كانت مواقعهم وانتماءاتهم السياسية "(حمدي 2008، ص.50). ويُفهم من هذا التعريف أنّ المتسبّب في الفساد السياسي هم المسؤولين الكبار وكذا الموظفون السامون في الدّولة ؛ ومن ثمّ فقد ينطلق الفساد السياسي من المراكز العليا والمؤّسّسات السّامية ثم ينتشر فيما بعد إلى المؤسّسات الدنيا والتابعة للمؤسّسات المركزية والعليا.

وحسب العالم السياسي الأمريكي صمويل هنتنجتون "Samuel Huntington" فإنّ الفساد السياسي يقصد به: "هو سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة "(العيفة 2018، ص.547)، يُلاحظ على هذا التعريف أنّ الفساد السياسي يمارس عادة في الدوائر الحكومية على أيدي موظفين تابعين لهذه الدوائر، وأنّ الباعث على مثل هذا النوع من الفساد هو في الغالب تحقيق مآرب شخصية ومنافع ضيّقة.

فالفساد السياسي – حسب التعريفات السالفة الذكر- يشير إلى مخالفة القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدّولة، وهذا ما جعل صمويل هنتنجتون يرى أنّ الفساد السياسي هو وسيلة ومؤشر لقياس مدى غياب المؤسساتية السياسية الفاعلة رابطا بذلك التنمية السياسية

بالفساد(شمري 2011، ص.ص 22-23)، أي أنّ نجاح التنمية السياسية يتوقف على محاربة الفساد السياسي الذي يعد من معوّقات وتحديات التنمية السياسية والتحديث السياسي.

هذا؛ ولا يزال الفساد السياسي أحد مظاهر التّخلف والتبعية في كثير من الدّول التي تعاني من ركود اقتصادي وتخلّف في شتى المجالات والميادين، ولذلك فلا غرو أن يكون الفساد السياسي هو المعجّل كما ذهب إلى ذلك العلامة ابن خلدون بسقوط الحضارات وأفولها وهذا أكبر دليل على أنّ الفساد السياسي يفضي إلى التّخلف والتبعية واستشراء الفساد في مختلف القطاعات الحسّاسة في الدّولة.

ثانيا: أسباب انتشار الفساد السياسي

ولا شكّ أنّ الفساد السياسي لا ينشئ من عدم بل هناك من الأسباب ما تجهله ينتشر ويستشري بسرعة داخل الأنظمة السياسية والمؤسسات السياسية المخوّل لها ممارسة العديد من الأنشطة السياسية، وفيما يلي نوضح بعض من هذه الأسباب على سبيل الذكر لا الحصر، وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي :

1- الفساد الأخلاقي:

ينبثق عن الفساد الأخلاقي كل أنواع الفساد الأخرى والتي منها الفساد السياسي؛ إذ لا يمكن أن يحدث فساد في أي منظمة او مؤسّسة سياسية أو في مجتمع إلاّ حينما تغيب الأخلاق ويقل الوازع الديني في المجتمعات، وهذا راجع إلى ضعف الوعي بمآلات وعواقب مثل هذه التّصرفات التي يرفضها الشّرع والعقل والعرف، والذي يستقرأ تاريخ الدول والحضارات يرى أنّ السبب الرئيس لانتشار الفساد السياسي بها هو تدني القيم الأخلاقية وضعف الوازع الديني .

2- ضعف أجهزة المحاسبة والرقابة على أعمال الحكومة :

فعدم وجود آليات وميكانيزمات دورية للتحقّق من التزام الموظفين بقواعد السّلوك الوظيفي(الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: 2014-2018، ص.10)، إلى جانب تخلي بعض أجهزة المراقبة والمحاسبة عن القيام بدورها الرقابي بفعل المحسوبية والرشاوى من شأنه أن يعمق جذور الفساد في المجتمع ويجعل من الصّعوبة بمكان السّيطرة على بؤر الفساد وتجفيف منابعها.

وإلى جانب ذلك فإنّ كثير من أجهزة المحاسبة والرقابة ليست لها استقلالية إذ أنّ أغلبها تابع للأجهزة التنفيذية (صبيح 2016، ص234.)، وهذا ما جعل أجهزة الرّقابة والمحاسبة تخضع لسيطرة السّلطة التنفيذية ممّا يؤدي إلى التّستر على العديد من قضايا الفساد التي تستشري في مختلف مؤسّسات الدّولة، والتي ينتج عنها كثير من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية وعلى قدرة البلد على مواجهة مختلف التحديات التي تواجهها.

3- اضمحلال دور مؤسّسات المجتمع المدني في محاربة الفساد السياسي:

يضطلع المجتمع المدني بدور يكون مكملا لدور الحكومة ذلك أنّ جرائم الفساد والتي منها الفساد السياسي لا يمكن محاصرتها ومكافحتها إلاّ من خلال تضافر جهود الحكومة والمجتمع المدني (هميسي 2009، ص.265)، ثمّ إنّ مكافحة الفساد والوقاية منه هي عملية ينبغي أن يشترك فيها الجميع، ويأتي في مقدمتها المجتمع المدني لما يمتلكه من القدرة على التبليغ على مختلف جرائم الفساد، ويفهم من هذا أنّ أي قصور أو تراجع في دور المجتمع المدني حيال قضايا الفساد السياسي سيؤدي لا محالة إلى تعقد هذه الظاهرة وصعوبة مواجهتها.

4- غياب الشورى والاستئثار بالرأي :

وهذا ما أدّى إلى حرمان كثير من المواطنين من المشاركة في إبداء الآراء، ومن ثم في رسم السياسات العامة (بن عودة 2016/2015، ص.96)، وقد نتج عن هذا الحرمان انعكاسات سلبية على فعالية الأنظمة

السياسية، كما أدّى إلى شخصنة السّلطة واصدار قرارات سياسية فردية وارتجالية في كثير من الأحيان، وهذا ما خلق نوع من القطيعة بين الحكام والمحكومين، كما أدّى إلى فقدان الثقة بينهما بسبب الممارسات السياسية غير الشّرعية والمتنافية مع تقاليد العمل السياسي المتعارف عليها في مختلف الأنظمة السياسية.

5- عدم اهتمام القيادة السياسية بمكافحة الفساد والحد من آثاره:

إنّ القيادة السياسية أو قل النخبة السياسية الحاكمة هي القدوة التي يسترشد بها باقي المسؤولين في الدولة(وارث 2013، ص.88)، ولذلك ينبغي أن تأخذ زمام المبادرة لمكافحة الفساد والحد منه، ومن البديهي إذا كان هناك لا مبالاة للفساد من رأس هرم السّلطة فإنّ ذلك سيفضي لا محالة إلى انتشار الفساد في مختلف قطاعات الدولة، ومن ثمّ سيؤدي إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أكثر فأكثر ممّا قد يجر إلى تخبط البلد في العديد من المشاكل التي لا أول ولا آخر لها.

والجدير بالذكر كما هو مشاهد في كثير من الدّول التي تعاني من انتشار الفساد بها أنّ عدم اهتمام المسؤولين الكبار بمحاربة الفساد هو السبب الرئيس لتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بها، ممّا قد يدفع شعوب تلك الدول للقيام بثورات لتغيير أنظمة الحكم الفاسدة واستبدالها بأوجه جديدة ونزيهة.

6- غياب مبدأ الفصل بين السّلطات :

ويترتب في الغالب عن غياب مبدأ الفصل بين السّلطات هيمنة السّلطة التنفيذية على باقي السّلطات (التشريعية والقضائية) ممّا يجعل السّلطة التنفيذية تنفرد بوضع الاستراتيجيات واقتراح القوانين وتعيين القضاة، وتصبح كل من السّلطة التّشريعية والسّلطة القضائية تابعتين للسّلطة التنفيذية ويخضعان في كثير من الأوقات لأوامر وتوصيات السّلطة التنفيذية، وهذا ما يفسح المجال أمام السّلطة التنفيذية لأن تصبح هي الآمرة والناهية، كما يتيح لها اتّخاذ القرارات التي تتوافق مع مصالحها وبما يقوي شوكتها على باقي السّلطات، وهذا حتّى تصبح غير متابعة وغير مسؤولة أمام أي جهة تشريعية أو قضائية.

يحصل هذا في كثر من الدول رغم أنّ المتعارف عليه في مواصفات ومؤشرات الدّولة الحديثة أنّها تقوم على مبدأ الفصل ما بين السّلطات حيث أنّ لكل سلطة من هذه السّلطات أدوار وصلاحيات تختص بها بحسب ما ينص عليه الدستور من اختصاصات ومهام لكل سلطة على حدة، لأنّ التداخل أو التقاطع في الصلاحيات قد يضعف من أهمية توزيع الاختصاصات (زواقري 2014، ص.11)، وهذا ما يؤدي في الغالب إلى هيمنة السلطة التنفيذية وشخصنة السّلطة في يد هذه الهيئة.

7- تولية غير الأكفاء في المناصب العليا :

بحيث يتم تولية غير الأكفاء في مناصب عالية دون النّظر إلى مستوياتهم العلمية وخبراتهم الإدارية، إنّما يتم تعيينهم في هذا المناصب إمّا على أساس القرابة والجهوية، وإمّا لضمان الطّاعة المطلقة لمن وظفوهم وأشرفوا على تعيينهم في تلك المناصب العليا، وكثيرا ما يترتب على مثل هذه التصرفات نتائج وخيمة على المجتمع والدولة معا، كما يترتب عليها حصول رداءة في الأداء المهني أو الجودة المهنية، ومن ثمّ حصول رداءة في مختلف قطاعات الدولة.

وقد يحدث مثل هذا الفساد نتيجة لغياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية وتطبيقها وسيادة مبدأ الفردانية بما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة من أجل تحقيق مصالح فردية أو مصالح حزبية ضيّقة على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي، بما يلغي مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص والجدارة والاستحقاق والكفاءة والنزاهة في شغل الوظائف العامة(سالم، 2011).

الجدير بالذكر أيضا أنّ أسباب الفساد السياسي كثيرة ومتعدّدة ومتداخلة أحيانا مع باقي أنواع الفساد كالفساد الإداري الفساد الاقتصادي. ..الخ، ولذلك يصعب أحيانا فصلها عن بعضها البعض، ممّا يتحتم على الباحث أن يجمع بينها اذا اقتضى الحال، وما يمكن قوله أيضا عن أسباب الفساد السياسي أنّها لم تأت من فراغ ما لم يكن هناك عوامل أخرى تؤدي إلى حدوث هذه الظاهرة، ولذلك فإنّ البحث عن حلول للخروج من هذه الأزمة يبدأ من فهم أسباب هذه الظاهرة وعلى إثرها يتم اقتراح حلول تتناسب مع طموحات واستراتيجيات مكافحة الفساد بشتّى أنواعه وأشكاله.

ثالثا: خطورة وتداعيات الفساد السياسي على الدّولة والمجتمع:

تكمن خطورة الفساد السياسي في كونه أنّه سبب في حدوث بقية أنواع الفساد الأخرى أي أنّه يفضي إلى فساد إداري وفساد اقتصادي وفساد اجتماعي وفساد مالي. ..الخ، ولذلك فإنّ آثار هذا الفساد تكون في الغالب أخطر وأشد من باقي أنواع الفساد ؛ إذ تصل الدّولة في ظل هذا النوع من الفساد إلى مستويات متدنية جدا في مختلف المجالات، بل قد يؤدي إلى حدوث أزمة اقتصادية حادّة مما يضطر بالدّولة إلى اللجوء إلى الاستدانة من الخارج مع ما قد يترتب عن الاستدانة من الخارج من تبعات خطيرة على سيادة البلد.

أمّا بخصوص تداعيات الفساد على الدولة والمجتمع فيمكن تلخيصها وتصنيفها على النحو الآتي:

1- التداعيات الأمنية:

وهي من أخطر تداعيات الفساد السياسي على الدّولة والمجتمع، حيث يؤثر الفساد السياسي- بشكل أو بآخر- على استقرار المجتمع وأمنه، كما يساهم في تقويض مؤسّسات الدولة وتمزيق وحدة البلاد (حمدان رمضان 2013، ص.544)، وقد يؤدي ذلك إلى إثارة القلاقل والفوضى الخلاقة داخل الدولة، وكلّ ذلك من أجل إضعاف قدرات الدّولة وهيبتها أمام دول العالم ممّا يجعلها محل أطماع وتنافس بين القوى الكبرى.

كما يترتّب على الفساد السياسي بسبب شيوع الفوضى السياسية عدم الالتزام بأحكام القوانين واللوائح، وتصبح لغة القوة وفرض الأمر الواقع وسيلة عملية لانتزاع الحقوق السياسية كما تصبح لغة العنف هي المعترف بها، وفي مثل هذا النظم تزداد قناعة الغالبية العظمى من السياسيين والمثقفين بحتمية التّغيير بالقوة والعنف فتحدث الاغتيالات السياسية والتّصفيات الجسدية من قبل الحكومة المعارضة (حمدان، ص.ص، 569-570).

2- التداعيات الاقتصادية:

حيث يؤدي الفساد السياسي في الغالب إلى إضعاف التنمية الاقتصادية، وإلى عجز الميزان التجاري للدّولة،إلى جانب عجز الميزانية العامة للدولة وزيادة نسبة التضخم وتراجع حجم الاستثمار، فضلا عن تعرّض اقتصاد الدّولة إلى أزمات اقتصادية بين الحين والآخر مما يجبر الدولة على التوجه نحو الاستدانة من الخارج التي تعد-كما أسلفنا-، ومعلوم أنّ الاستدانة من الخارج وبالأخص من صندوق النقد الدولي لها تداعيات خطيرة جدا على سيادة الدّولة وحريّتها في اتّخاذ القرارات.

كما يتسبّب الفساد السياسي في زيادة الفقر وعدم العدالة في التوزيع، ومن ثمّ فهو يقلل من المقدرة على الكسب للفقراء لأنّهم لن يحصلوا على حظهم الموضوعي من المناصب والوظائف، في حين ينال أصحاب العلاقات المميّزة عن طريق الرشاوي وسائر أنواع الفساد أفضل الوظائف والعقود الحكومية الأكثر ربحية(غواطي 2016، ص.370).

ويؤدي أيضا الفساد السياسي إلى تدني النّمو الاقتصادي، وذلك لأنّ المبالغ المالية التي سيدفعها القطاع الخاص على شكل رشاوى للقطاع الحكومي تؤدي إلى زيادة تكلفة المشروع المراد إنجازه، مما يعني نقص

صافي الربح للمشروع هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ وقوع المستثمر تحت رحمة الموظف الفاسد وعدم وجود قوانين ثابتة للتعامل، وهذا ما يؤدي إلى رفع سقف المخاطرة على المستثمرين الأمر الذي يؤدي إلى التّخلي عن الاستثمار والبحث عن بيئة أكثر أمنا واستقرارا لهم ولأموالهم(عيادة نزال عليمات،2015/2014، ص.112).

3- التّداعيات الإدارية:

لعلّ من أبرز تداعيات الفساد السياسي على الدّولة والمجتمع هو فساد الإدارة أو ما يسمّى بالفساد الإداري الذي هو في الأساس أحد مظاهر وتبعات الفساد السياسي، ويؤدي في الغالب الفساد الإداري إلى انتشار المحسوبية والمحاباة والاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص وغياب مفهوم المساءلة والمحاسبة الإدارية، ويتحوّل بذلك هدف الإدارة من خدمة الشّعب إلى خدمة فئة قليلة من المواطنين –، وعادة ما تكون هذه الفئة من فئة الموظفين والمسؤولين الإداريين –،وهذا ما ينتج عنه حالة من الكره والحقد للموظفين المفسدين (ايطاحين، 2016، ص.259.)، ممّا يؤجّج في الأخير الصّراع بين المواطنين والموظفين الإداريين سواء على المستوى المحلي أو المستوى المركزي. وقد يفضي هذا إلى توسع دائرة الاحتجاج إلى أن تصل إلى درجة غلق المؤسّسات الإدارية من طرف المحتجين، ومن ثمّ إلى تعطيل خدمات هذه المؤسّسات، وفي هذا ضرر جسيم على فئة المواطنين من جهة، وعلى التنمية الشّاملة من جهة أخرى.

كما ينتج عن الفساد السياسي اتّخاذ القرارات الإدارية بطرق غير عقلانية وغير رشيدة، فبدلا أن تحقّق القرارات الإدارية رفاهية المواطنين وحسن خدمتهم نجدها تتخذ على أساس تحقيق مكاسب المسؤولين ممّا يؤدي إلى فقدان النظام السياسي للشرعية، وهذا ما ينتج عنه عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات والانخراط في المنظمات والعمل الجمعوي (قوتال، خذيري 2016، ص.258)، ولاشكّ أنّ مثل هذا يقوض التنمية السياسية ويجعل من الصّعوبة بمكان تحقيق التنمية الشّاملة المنشودة لدى كثير من الدّول والشّعوب.

4- التداعيات القانونية:

أمّا عن التداعيات القانونية للفساد السياسي فإنّها أخطر ما تكون على أمن واستقرار الدّولة ؛ إذ يترتب عن ذلك إهدار العمل بالقوانين واللوائح القانونية والتنظيمية، كما يؤدي إلى ظهور قواعد وأعراف جديدة وتنظيم غير رسمي في التعامل مع الأجهزة الحكومية، وهو ما يؤدي إلى تعطيل العمل بالقوانين الصادرة عن مؤسسات الدولة الرسمية(بومعراف،2017، ص.140).

وفي ظل استشراء الفساد السياسي فإنّ التّحايل على القوانين والتّهرب من العقوبات التي تفرضها تلك القوانين تصبح هي السّمة البارزة في الأنظمة الفاسدة، وقد شوهد في كثير من الدّول التي ينتشر فيها الفساد السياسي أنّ النخبة السياسية لا تتعرّض للمساءلة والمحاسبة القضائية، وهذا بسبب التداخل الوظيفي الناتج عن عدم الفصل بين السّلطات- كما أسلفنا-، وهيمنة السّلطة التنفيذية على السّلطة القضائية، وعندئذ يصبح المفسدين هم المسيطرين على دواليب الحكم وتفقد القوانين فعاليتها في مواجهة الفساد والمفسدين.

كما يتم في ظل الفساد السياسي وتغلغله في مفاصل الدّولة معاقبة كل القضاة الذين يرفضون المطالب غير الشّرعية لرجال الدولة، أو لعدم مشاركتهم في تزوير الانتخابات، كما يتم عزلهم من مناصبهم بسبب كشفهم لجرائم الفساد التي تورط فيها المسؤولين السياسيين. والملاحظ أنّ تعطيل العمل بالقوانين واللوائح لا يحدث إلاّ في ظل الأنظمة السياسية الفاسدة، ولذلك فلا غرو أنّ تبوء كل جهود الإصلاح والتغيير نحو الأفضل بالفشل في غالب الأحيان، وذلك بسبب تسييس الإجراءات القانونية والردعية الرامية لمكافحة الفساد داخل مفاصل الدولة.

5- التداعيات الاجتماعية:

أكثر من يتضرّر من الفساد السياسي هو المجتمع خاصة الطبقة الضعيفة منه أو الطبقة الكادحة ولعل أخطر تداعيات الفساد السياسي على المجتمع هي ظهور الفوارق الاجتماعية وعدم التوزيع العادل للثروات وحصرها في يد قليلة من المجتمع، إلى تجنب تدّني مستوى الخدمات الاجتماعية لا سيّما الخدمات الصحية والتعليم والسّكن والرعاية الاجتماعية بصفة عامة، حيث يتم في ظل انتشار الفساد السياسي تهميش الطبقات الضعيفة في مقابل تقديم خدمات جليلة للخواص ورجال المال ورجال الأعمال بحكم صلتهم الوثيقة بالحكومة والأساليب الملتوية التي يتزلفون بها إلى الحكام.

كما يترتب على الفساد السياسي انتشار الآفات الاجتماعية نتيجة الشّعور بالظلم والقهر والحرمان ممّا يؤدي إلى زيادة نسبة الجرائم في المجتمع (السرقة، الاعتداءات الجسدية، القتل، تهريب الأموال، تبييض الأموال)، كما يؤدي الفساد السياسي إلى زيادة الهجرة غير الشرعية، هجرة الأدمغة نحو الخارج، تغلغل الفساد إلى مختلف المؤسّسات الاجتماعية (تنظيمات المجتمع المدني ذات الطابع الاجتماعي)، إلى جانب التفكك الاجتماعي نتيجة فقدان الثقة بين الحكام والمحكومين .

مثلما يتسبّب الفساد السياسي في إيجاد انظمة اجتماعية تتوافق مع ممارسات المفسدين، وهذا ما يؤدي إلى زيادة المخاطر والأزمات داخل بنية المجتمع (James, 2017,p07)،(ويفهم من هذا أنّ المسؤولين الفاسدين يقودون بلدانهم في أغلب الأحيان إلى مخاطر وأزمات يصعب تجاوزها وتخطيها لولا تضافر جهود جميع أبناء المجتمع لمنع أولئك المفسدين من الاستمرار في جرائمهم التي تقوّض صرح التنمية الاجتماعية.

رابعا: كيفية مواجهة الفساد السياسي:

تتعدّد طرق مواجهة الفساد السياسي بحسب درجة نضج الشّعب ووعي المؤسّسات الفاعلة في المجتمع، ولذلك فقد تتباين طرق مواجهة الفساد السياسي من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، وما قد يكون ناجعا في دولة ما لا يكون بالضّرورة ناجعا في دولة أخرى، ومن ثمّ يتعيّن معرفة خصوصية كل مجتمع وعلى إثرها يتم اقتراح حلول تتناسب مع واقع ذلك المجتمع وامكاناته، وعلى العموم يمكن اقتراح بعض الحلول التي من شأنها أن تضع حدا للفساد السياسي، ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

1- تقوية الوازع الديني:

لا مناص عند مواجهة أي مشكلة تستشري في أوصال المجتمع من التّطرق والتأكيد على أهمية الوازع الديني والحث على تعضيده وتقويته في المجتمع، لأنّ غياب الوازع الديني في الأصل هو أساس كل فساد سواء الفساد السياسي أو غيره من أنواع الفساد، وعليه مدار الإصلاح وتقوية بناء المجتمع، بل لا يمكن إصلاح مؤسّسات الدولة إلاّ من خلال اصلاح الإنسان نفسه وتغيير تصرفاته ومعاملاته السّيئة، وذلك من خلال إصلاح علاقته بالدّولة من جهة، وإصلاح علاقته بالمجتمع من جهة أخرى، ولا يمكن ذلك إلاّ من خلال تزكية أخلاقه وتطهير اعتقاداته من الفكر المنحرف والشاذ وهذه مسؤولية العلماء بالدرجة الأولى ثمّ المربين والمعلمين،ثمّ باقي المؤسّسات الفاعلة في المجتمع.

فالوازع الديني له علاقة بالمصالح والمفاسد فهو يكوّن القدرة الذاتية لدى الفرد ليستطيع التّحكم في سلوكه عن طريق الامتثال له وما تقتضيه المثل العليا، كما أنّه يكوّن الضمير الحي المفعم بالمثل العل، وتربية الانسان القادر على محاربة الجريمة بأنواعها فكريا وعلميا ابتغاء مرضاة الله عز وجل وثوابه في الدنيا والآخرة،

وذلك في ردع ذاته لارتكابها المعاصي – ومنها الفساد السياسي- وتعاونه مع أفراد المجتمع للمحافظة على سلامة المجتمع وأمنه(حسين ماني 2015، ص.356).

ومن ثم فإنّ للوازع الديني دور كبير في بناء شخصية الإنسان وضميره الحي الذي يراهن عليه في أي تغيير خاصة أنّه تبين من خلال التجربة أنّ كل الزواجر والقوانين إذا لم يصحبها وازع ديني فإنّه لم يمكن احداث تغيير حقيقي في المجتمع(ماني، ص.356)، ونفس الشيء يقال عند الفساد السياسي فإنّ القوانين والعقوبات لا تكفي وحدها ما لم يتم غرس القيم الاسلامية الراقية في نفوس المجتمع وتعويدهم عليها منذ الصغر لأنّ من شبّ على شيء شاب عليه كما يقال.

ذلك أنّ استحضار الوازع الديني وقوّته في النفس تدفع بصاحبه للالتزام بالوصايا الشّرعية وتمنع من مخالفة تلك الوصايا التي حظ عليها الدين الإسلامي، وفي هذا يقول العز ابن عبد السلام:" الخوف وازع من المخالفات لما رتب عليها من العقوبات، والرجاء حاث على الطاعات لما رتب عليها من المثوبات"، ويقول أيضا الشيخ طاهر ابن عاشور : " شأن المفسد عرفا ألاّ يكون مصلحا، إذ الفساد هيّن الحصول، وإنّما يصدّعنه الوازع، وإذا خلع المرء عنه الوازع أوخذ في الفساد هان عليه الإفساد، ثمّ تكرّر حتّى يصبح سجية ودأبا لا يكاد يفارق صاحبه"(مونة 2015، ص.ص 950-952)، ولا شكّ أنّ الشيخ مقصوده من الفساد كل انواع الفساد بما فيه الفساد السياسي إذ لا يمكن إخراج الفساد السياسي من دائرة الفساد العام.

2- إعادة النظر في طرق انتقاء الموظفين العموميين:

ينبغي – درءا للمفسدة العامة-مراعاة مبادئ النجاعة والكفاءة والشفافية والجدارة أثناء توظيف مستخدمي القطاع العام مع ضرورة ضمان تكوين فعّال وملائم للمرشحين لتولي المناصب العمومية الأكثر عرضة للفساد، ومن ثمّ فإنّه يتعيّن على الدّولة أجر مناسب بالإضافة إلى توفير تعويضات كافية مع ضرورة السهر على اعداد برامج تعليمية وتكوينية ملائمة وذلك لتمكين المواطنين العموميين من الأداء الجيّد والنزيه لوظائفهم، كما يجب ضمان تكوين متخصص يزيد من وعيهم لمخاطر وتبعات الفساد على الدولة والمجتمع(فاصلة 2014، ص.104).

إنّ التّأكيد على أهمية إعادة النّظر في طرق انتقاء الموظفين نابع من إيمان راسخ بأنّ تولية غير الأكفاء والنزهاء في المناصب العليا والحساسة هو أحد أسباب انتشار واستشراء الفساد السّياسي في الدّولة، مع العلم أنّ الدول التي تهتم بمكافحة الفساد داخل مؤسّسات الدولة كثيرا ما تركّز اهتمامها على تغيير الموظفين غير الأكفاء بموظفين أكثر كفاءة وأكثر نزاهة لعلمهم بأنّ الاستثمار في المورد البشري هو الحل الذي يجب أن لا يهمل في أي استراتيجية تتعلّق بمكافحة الفساد بمختلف أشكاله.

3- تعزيز المساءلة على جميع المستويات الإدارية والدرجات الوظيفية :

تعد آلية المساءلة من الآليات المهمة المعتمدة في برامج مكافحة الفساد، فهي معيار ضابط للمؤسّسات والموظفين وتقويم أدائهم من خلال المحاسبة التي تضطلع بها الهيئات القضائية والتّشريعية أو الجهات المختصة بمكافحة الفساد (سايح 2012، ص.59)، ثم إنّ قوة كل دولة تتحقّق إذا ما اتّسم عمل الدولة بالشّفافية وخضع القائمون على إدارتها للمساءلة(عيادة عليمات 2014، ص.207)، وهذا لكون أنّ المساءلة تزرع الخوف في قلوب المفسدين وتردعهم عن غيهم في الفساد، كما تبدّد شكوك التسيّب الاداري التي تغري كثير من المتورطين في الفساد للقيام بأعمال متنافية مع القانون والدستور.

وما فتئت برامج المساءلة تحظى بمزيد من العناية والاهتمام في مختلف الدّول خاصة بعد أن وصل القطاع العام في عديد من الدّول النامية إلى مراحل متقدّمة من الفساد أين أصبح القطاع العام عاجزا عن

تقديم خدمات أفضل للمواطنين بسبب الاستخدام السّيء للموارد المتاحة، ولذلك وضعت الحكومات والمنظمات الدّولية كالأمم المتحدّة والبنك الدّولي ضمن أهم أولوياتها الحد من الفساد من خلال دعم آليات المساءلة والشّفافية في مؤسّسات صنع القرار والالتزام بحكم القانون ومكافحة الفساد(عياد 2019، ص.137).

4- ضمان استقلالية كاملة للجهاز القضائي:

إنّ مبدأ استقلال القضاء الذي يقصد به عدم خضوع القضاة في ممارستهم لعملهم لأي جهة كانت، وأن يكون عملهم خالصا لإقرار الحق والعدل لما يمليه الشّرع والضمير دون أي اعتبار آخر لهو من أهم الآليات التي يعتمد عليها مكافحة الفساد السياسي واستئصاله في الدول والمجتمعات(بوضياف، 2007، ص.69).

كما يشكّل مبدأ استقلال القضاء من المبادئ العامة الضابطة لأعمال السّلطة القضائية، وهو يشكّل في ذات الوقت أحد مقومات دولة القانون، إذ يتوقف عليه الوجود الفعلي لبقيّة مقومات الدولة القانونية، فلا قيمة للدستور ولا مبدأ الفصل بين السّلطات، بل ولا ضمان للحقوق والحريّات الفردية إلاّ من خلال توفير رقابة قضائية تضمن وتكفل احترام هذه الحقوق، ولا يتحقّق ذلك إلاّ من خلال منع كل من السّلطة التنفيذية والتّشريعية في شؤون واختصاصات السّلطة القضائية لاسيّما السّلطة التنفيذية التي باتت أكبر تحدّي يقف في وجه استقلالية القضاء(ساسي 2018، ص.79).

ولقد رأينا في التجربة الجزائرية الأخيرة المتمثلة في استقلالية الجهاز القضائي لأول مرّة في تاريخ الجزائر الحديث كيف استطاعت السّلطة القضائية أن تضع حدّا للفساد السياسي الذي عشعش في مختلف مؤسّسات الدّولية سواء الرسمية منها او غير الرسمية، حيث تمّ ايقاف العديد من الأشخاص الذي تسبّبوا في إفساد مؤسّسات الدولة وأغرقوا البلد في مشاكل لا حصر لها، ومن ثمّ كان هذا بداية لعهد جديد لسلك القضاء في الجزائر، ولهذا يرى كثير من المتفائلين أنّ الفساد السياسي سيقل في الجزائر إذا استمر الوضع على حالة وبقي الجهاز القضائي مستقلا.

5- تطبيق قانون العقوبات بصرامة من أجل ردع المتورطين في الفساد السياسي

قد لا يكفي استقلال الجهاز القضائي وحده لوضع حد للفساد السياسي ما لم يتبعه تنفيذ صارم للعقوبات التي يصدرها الجهاز القضائي ضد المفسدين أو المتورطين في الفساد السياسي، لذلك فإنّ فعالية القضاء مشروطة بصرامة في تنفيذ العقوبات، لأنّ أكبر مشكلة يواجهها – اليوم- سلك القضاء بصفة عامة هي صعوبة تطبيق وتنفيذ الأحكام القضائية التي تصدرها الجهات القضائية، وذلك راجع لاستخدام الرشاوى والوساطة لمنع تنفيذ الأحكام القضائية الصّارمة، وحينئذ يفقد الجهاز القضائي مصداقيته ودوره في محاربة ومكافحة أخطر أنواع الفساد ألا وهو الفساد السياسي الذي بات أحد أكبر مهدّدات التنمية الشّاملة.

6 -تفعيل دور الإعلام لتوعية الناس بمدى خطورة الفساد السياسي وما يترتب عنه من تداعيات على مختلف الأصعدة:

حيث يمكن لوسائل الإعلام المستقلة أن تضطلع بدور هام والمتمثل في الضّغط على الحكومة للتصرف بما يخدم المصلحة العامة للدّولة، كما يمكن لوسائل الإعلام أن تقوم بدور المساءلة العامة من خلال مراقبة أعمال الحكومة والتحقيق معها في مختلف القضايا(Monica, 2009, p02). ولكن هذه الأدوار مرتبطة بطبيعة النظام السياسي ومدى انفتاحه على وسائل الإعلام وإشراكها في رسم السياسات العامة ومتابعة تنفيذها وتقييمها، مع العلم أنّ كثير من الأنظمة السياسية تمارس ضغطا شديدا على وسائل الإعلام التي تسلّط الضوء على مواضيع الفساد والمفسدين خاصة الفساد الأكبر الذي يتورط فيه الرؤوس الكبار.

ومن ثمّ فإنّه يقع على عاتق وسائل الإعلام مسؤولية مهمة وصعبة في نفس الوقت وتتطلّب أحيانا التّضحية بالرّوح لإعلاء كلمة الحق واسترداد الحقوق التي انتهكت ومن هذه الزاوية، فهو يعد أداة رقابة على مؤسّسات الدّولة وما يحصل فيها من فساد، وهذا ما أقرّته اتفاقية الأمم المتّحدة المتعلّقة بمكافحة الفساد والتي أكّدت على ضرورة إشراك وسائل الإعلام في مكافحة الفساد نظرا للدّور الكبير الذي تضطلع به وسائل الإعلام(صولي 2016،ص.70)، وعليه تتأكّد الأهمية البالغة لإشراك وسائل الإعلام في كل البرامج والاستراتيجيات المتعلّقة بمكافحة الفساد لكونها أصبحت شريكا فاعلا ومهما في كشف خطط الفساد وفضح المتآمرين عليه.

الخاتمة:

بعد إلقاء نظرة فاحصة على موضوع الفساد السياسي من خلال التطرق إلى أسبابه وتداعياته واعطاء بعض الحلول المناسبة لتجاوزه يتضح لنا جليّا أنّ مكافحة الفساد السياسي ليس بالأمر الهيّن، فهو يتطلّب جهودا مضنية ومتواصلة كما يتطلّب تضافر جهود جميع الفواعل سواء الرسمية منها أو غير الرسمية، لأنّ إلقاء مسؤولية محاربة الفساد السياسي على جهة بعينها يكاد يكون مستحيلا، ولهذا كثيرا ما تتعثر مبادرات مكافحة الفساد السياسي وتفشل في أولى مراحلها بسبب التعويل على جهة ما دون غيرها.

والنقطة الأخرى المهمة التي يجب الإشارة إليها وهي أنّ تفعيل دور القضاء وإزاحة كل العراقيل التي تواجهه لهي من أنجع الحلول الكفيلة بوضع حد للفساد السياسي، بل أنّ أحد الأسباب المهمة لانتشار الفساد السياسي هي غياب العدالة وضعف قوانين مكافحة الفساد، وتبعية الجهاز القضائي للسّلطة التنفيذية، وهذا يزيدك يقينا بأنّ القضاء هو الآلية الأكثر قدرة على مجابهة الفساد السياسي لأنّه كما قيل في المثل العربي من أمن العقوبة أساء الأدب.

وفي حالة التّمكن من تجاوز الفساد السياسي فإنّه بإمكان الدّولة أن تقفز نحو الأمام لبناء اقتصاد قوي ومؤسسات فاعلة وبنى تحتية عصرية، لأنّ ما ينقص الدّولة ليس الموارد الطبيعية والثروات المعدنية والباطنية إنّما ينقصها إرادة قوية ورجال أكفاء يقدرّون حجم المسؤولية على عاتقهم، وخذ من تجربة اليابان أنموذجا على مدى التّضحية التي قدمتها الدّولة اليابانية شعبا وحكومة، ومن ثمّ لا يبقى أدنى شك بأنّ الفساد السياسي هو سببه الأول هو الإنسان في حد ذاته وبمعرفة السّبب يسهل إيجاد الحل أي أنّ الاستثمار في الموارد البشري هو الحل الأنسب لتجاوز هذه المشكلة المستعصية "الفساد السياسي."

قائمة المراجع:

1. أبو دية، أ، وآخرون،(2014)، الفساد السياسي في العالم العربي، تقرير صادر عن مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، فلسطين.
2. الجمهورية المصرية العربية، "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: 2014-2018"، تقرير صادر عن: اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد.
3. ايطاحين،غ،(2016) "الفساد الإداري :الجزائر نموذجا"، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية المجلد 4، العدد07.
4. السالمي،ع،(2018)" السياسة العامة والفساد السياسي: مقاربة نظرية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد17.
5. بومعراف،ن، (2017) "مظاهر الفساد الاداري"، مجلة علوم الانسان والمجتمع، مجلة علوم الانسان والمجتمع العدد22.
6. بوضياف، ع، (2007)" مبدأ استقلال القضاء وضماناته في النظام القضائي الاسلامي"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية العدد 01،.

7. بن عودة،ح، (2016/2015،)(الفساد وآليات مكافحته في إطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، جامعة الجيلالي اليابس –سيدي بلعباس.
8. هميسي،ر(2009) "دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد"، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد01.
9. وارث،م، (2013)" الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد.08
10. 10- زواقري،ط،(2014) بن بوعبد الله نورة، "العدالة الدستورية ضمانة للفصل بين السلطات وتوازنها"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية العدد.01
11. 11.حمدان رمضان، (2013)، "الفساد السياسي: دراسة تحليلية من منظور اجتماعي"، مجلة آداب فراهيدي، المجلد الثاني، العدد .16
12. 12. حمدي،ع،ع، عولمة الفساد وفساد العولمة (إداري، تجاري، سياسي، دولي)،الاسكندرية،مصر، الدار الجامعية.
13. 13. حسين ماني، س،(2015)، " الوازع الديني وعلاقته بمقاصد الشريعة الاسلامية، مجلة المعيار العدد .39
14. 14- مونة،ع، (2015)، "الوازع وأثر تنوع مراتبه في تحقيق مقاصد التشريع وحفظ النظام العام"، مجلة الواحات للدراسات والبحوث، المجلد 08 العدد02.
15. 15. سايح،ب، (2012) "سبل تعزيز المسائلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدّول العربية"، مجلة الباحث العدد.10
16. 16. سالم،س،(2011) "الفساد السياسي والأداء الإداري : دراسة في جدلية العلاقة"، جريدة الحوار المتمدن الإلكترونية العدد.3422
17. 17- ساسي محمد،ف،(2018) " مبدأ استقلال القضاء : فكر وتأسيس"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية العدد .10
18. 18. عياد،ط،ا،إ،(2019) " دعم آليات المساءلة للحد من الفساد في القطاع العام الليبي"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد .20
19. 19. عيادة نزال عليمات، خ،(2014)الفساد : أسبابه، أشكاله، طرق مكافحته في الأردن "دراسة ميدانية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية العدد02.
20. 20. عيادة نزال عليمات،خ، (2015/2014)،(انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الأردن)،أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.3
21. 21. فاصلة،ع،ل، (2014)"مكافحة الفساد"، مجلة القانون والمجتمع والسلطة، العدد.03
22. 22. صبيح، أ، م،(2016)، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، ط01،مصر، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
23. 23.صولي،أ، (2016)" الإعلام كآلية لمكافحة الفساد"، مجلة الحقوق والحريات العدد.02
24. 24. صيلة،ن، مجادي ر، (2018)" الفساد من منظور سياسي : الأسباب والتّداعيات"، مجلة تحولات العدد .01
25. 25. قوتال،ي، خذيري،ح،(2016) "آثار الفساد على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية العدد.5
26. 26. شمري،ه، (2011)، الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية،عمان –الأدرن، دار اليازوري.
27. 27- خواص،م، (2016)،"الفساد السياسي: المفهوم والمسير التاريخي "، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية العدد 06.
28. 28. غواطي،ح، (2011)" الفساد الاقتصادي وأثره على التنافسية الاقتصادية في الدولة ومناخها الاستثماري "، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد08.

1. Inge ,A ,(1999) « political corruption : An introduction to the issues » , Michelsen Institute Development Studies and Human Rights.
2. James ,L(2017), « social impacts of corruption upon community resilience and poverty » , Journal of disaster risk studiesv,vol 09,n1.
3. 31- Monica , N,(2009) « role of media in curbing corruption :the case of uganda under president yoweri k.museveni during the no party system », desa working paper no.72.